مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (2) 2024

اثر المخاطر الائتمانية في كفاية رأس المال وفق بازل (III) دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية

The impact of credit risks on capital adequacy according to Basel (III) a comparative study of a sample of Iraqi private commercial banks.

سعاد حميد عبد الرسول
مندوب مصرف الرشيد/الادارة العامة للمنطقة الوسطى /بابل
Umlath75@gmail.com

ماهر جواد جبار الطفيلي
محاسب اقدم، مصرف الرشيد، فرع الكفل/ 550
maher199ma@gmail.com

المستخلص

تواجه المصارف العديد من المخاطر المتنوعة والتي تعد من الظواهر الخطيرة التي تتسبب في حالة تحققها هدراً للاموال وتهديداً لخطط التطوير والتنمية المراد تطبيقها للوصول الى تحقيق الاهداف التي وضعتها ، مما دفع هذه المصارف وادارتها الى ايجاد الحلول المناسبة والسريعة، وكان من ضمن هذه الحلول الاعتماد على ادارة المخاطر المصرفية ودورها الفعال في تعريف وتحديد وقياس ومراقبة المخاطر ومحاولتها السيطرة والاحاطة بالمخاطر المتوقع حدوثها لغرض تطويقها وجعلها في ضمن الحدود المقبولة ، وتحت اشراف الادارة العليا التي تعمل من خلال اجراءات التدقيق وفقاً لأسلوب المخاطر وفق مقررات بازل III وعليه فأن مشكلة البحث تتمثل في محدودية استعمال مؤشرات قياس المخاطر المصرفية من قبل المدقق الخارجي عند تنفيذ اجراءات التدقيق في القطاع المصرفي . يهدف البحث بشكل عام على التأكيد على اهمية ودور المدقق الخارجي في حماية المصرف من المخاطر المصرفية واستمراريتها وتسليط الضوء على التشريعات وتوصيات لجنة بازل III.

وكان من اهم **النتائج** التي توصل اليها هو الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها، بغية استيعاب أيّ خسائر متوقعة. وان اهمية البحث تظهر من خلال عملية اتساق وتطبيق المعايير الدولية والمفاهيم الحديثة لمقررات لجنة بازل الدولية مع التطبيقات الحالية في المصارف المحلية في ادارة المخاطر المصرفية ، وكذلك مساهمة البحث في اقتراح برنامج اختبار وتدقيق على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: (المخاطر الائتمانية، بازل III، القاعدة الرأسمالية)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

Abstract:

Banks face many diverse risks, which are considered dangerous phenomena that, if they occur, cause a waste of money and a threat to the development and development plans that are to be implemented in order to achieve the goals they have set, which prompted these banks and their management to find appropriate and quick solutions. Among these solutions was relying on management. Banking risks and their effective role in defining, identifying, measuring and monitoring risks and their attempt to control and be aware of the risks expected to occur for the purpose of encircling them and keeping them within acceptable limits, and under the supervision of senior management that works through audit procedures in accordance with the risk approach in accordance with Basel II decisions. Accordingly, the problem of the research is the limited use of indicators. Measuring banking risks by the external auditor when implementing audit procedures in the banking sector. The research generally aims to emphasize the importance and role of the external auditor in protecting the bank from banking risks and its continuity, and to shed light on the legislation and recommendations of the Basel Committee. One of the most important findings he reached was that the purpose of banking capital adequacy standards is to ensure that the bank maintains a minimum of its own funds to confront the risks to which it is exposed, in order to absorb any expected losses. The importance of the research appears through the process of coherence and application of international standards and modern concepts of the decisions of the International Basel Committee with current applications in local banks in banking risk management, as well as the research's contribution to proposing a testing and auditing program on risk management in the banking sector.

Keywords: (credit risk, Basel III, capital base).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

المقدمــة: Introduction

يعد القطاع المالي الركيزة الاساسية لبناء الاقتصاد في اي دولة، حيث تعتبر المصارف اهم الواجهات الرئيسية لهذا القطاع ليس لدورها في تجميع المدخرات المختلفة ، بل لكونها تمثل حلقة الوصل الاكثر اهمية مع العالم الخارجي ، فضلا عن دورها في تحقيق التطور الاقتصادي كذلك دورها في تطبيق السياسة المالية للدولة ، ولما كانت هذه المصارف تعمل في بيئة اقتصادية غير مستقرة ، فضلا عما يشهده العالم المعاصر من تحولات ومستجدات متلاحقة في ظل العولمة سواء في مجال الانفتاح العالمي وفي شتى مجالات الحياة ، فأن القطاع المصرفي شهد العديد من التطورات في العقود الاخيرة من القرن العشرين ، تمثلت بالتقدم التكنولوجي وفي الصناعة المصرفية وتزامناً مع تفاقم مخاطر الازمات المالية والمصرفية بدأ البحث عن وسائل لمواجهة الازمات المالية والحد من اثارها ، عبر التنسيق بين البنوك المركزية الدولية لايجاد فكر مشترك يعمل على ايجاد قواعد رقابية امنة للتقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ، وكانت اول خطوة في هذا الاتجاه عام (1974) بعد افلاس بنك (HERESTTAT) بالمانيا الشرقية ، حيث شكلت اللجنة الدولية للاشراف والرقابة (لجنة بازل) في مدينة بازل السويسرية ، وذلك لوضع نظم شبه ملزمة للعمل وبأسلوب موحد للتعرف على المخاطر وادارتها ، والتأكيد على اهمية الرقابة المصرفية ، ثم تلتها صدور اتفاقية (بازل I) الذي جاء ليعالج الانتقادات التي وجهت الى النسخة السابقة وصولا الى معيار بازل ليكون منظومة متكاملة لادارة مخاطر القطاع المالي والمصرفي تتمثل في مخاطر الائتمان(III) ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على تطبيق معايير بازل في ادارة مخاطر الائتمان وانعكاساتها على الاستقرار المالي في عينة من المصارف التجارية في العراق .

ـ المنهجية

اولا: مشكلة البحث

تعد المصارف التجارية ركنا أساسيا يعتمد عليه الجهاز المصرفي العراقي ثم الاقتصاد العراقي، وقد تعرضت هذه المصارف لمخاطر متعددة ومنها الائتمانية، إذ توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على استمرارية عمل المصارف، وهذا الأمر يتعلق بخصوصية الجهاز المصرفي في العراق، أن الانتشار الواسع للمصارف في العراق ضمن بيئة مصرفية يسودها العمل المصرفي التجاري يثير عدة تساؤلات حول مدى تطبيق متطلبات لجنة بازل III وقدرتها للحد من المخاطر، ومن ثم تحسين سمعة المصرف وزيادة ايراداته وارباحه.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الأتية:

1- ماهي التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع المصرفي في التحول لادارة مخاطر الائتمان وفق المعايير الدولية بازل(III)؟

2- ما مدى مساهمة بازل (III) في الحد من المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية ؟

3- هل توجد وحدات تنظيمية لإدارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي؟

ثانيا: الاهمية

مما يأتي أهمية الدراسة من خلال:

1-التركيز على أحد المواضيع الهامة وهو المخاطر الائتمانية وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) للمصارف التجارية ومدى تطبيقها .

3-بيان اهمية استخدام متطلبات لجنة بازل (III) والذي يعد من الوسائل الرقابية لتفادي الأزمات المصرفية قبل وقوعها او الحد منها وبما يسهم في تحسين كفاءة وفاعلية العمل المصرفي.

ثالثا: الفرضيات

في ضوء مشكلة **الدراسة** وتحقيق أهدافه تم صياغة الفرضية الأتية:

الفرضية الرئيسة للبحث

الفرضية الاساسية الأولى : ان مؤشرات المخاطر الائتمانية والمتكونة من:

أ- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

ب- نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال الممتلك.

زيادتها تؤدي الى زيادة المخاطر الائتمانية.

الفرضية الأساسية الثانية:

ان مؤشر كفاية راس المال وفق متطلبات بازل(III) والمتكون من:-

أ- القاعدة الرأسمالية الى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر .

ب- تجاوز المعدل المقرر لكل من لجنة بازل(III) والبنك المركزي العراقي لجميع عينة الدراسة.

رابعا: الاساليب المستخدمة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

بالنظر إلى طبيعة موضوع البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذْ تم استخدام تم عدد من الاساليب المالية والمتمثلة بماياتي:-

1- مؤشرات المخاطر الائتمانية وتشمل:-

أ- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

ب- نسبة القروض المتعثرة الى رأس المال الممتلك.

2- مؤشر كفاية راس المال حسب متطلبات بازل (III) كما موضح بالمعادلة الاتية (البنك المركزي العراقي، 2018: 3)

$$\text{كفاية راس المال} = \frac{\text{القاعدة الرأسمالية}}{\text{الموجودات المرجحة باوزان لمقابلة مخاطر الائتمان مخاطر السوق مخاطر التشغيل}} \geq \mathbf{10.5}$$

- الأساليب الإحصائية:

تم الاعتماد على عدد من الأساليب والأدوات الإحصائية لتقدير الأثر والارتباط لإثبات فرضية الدراسة والوصول الى اهدافها ومن هذه الأساليب الإحصائية: -

أ: استخدام ألـ (spss 26) لمعرفة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع وتحديد العلاقة بينهما.

ب: اختبار - T - لاختبار فرضيات **الدراسة**.

ج: احتساب معامل الارتباط (R).

د: احتساب معامل التحديد (R^2).

خامسا: مجتمع وعينة البحث:

يتضمن مجتمع **الدراسة** كافة شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة **الدراسة** اقتصرت على (3) مصارف تجارية خاصة والمبينة في الجدول (1) أدناه خلال المدة (2010-2020)، ومن أسباب اختيار المصارف عينة **الدراسة** الاتي:

1- ان المصارف عينة **الدراسة** جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووجود تقارير مالية متكاملة ومدققة من أجهزة التدقيق الخارجي.

2- ان المصارف عينة **الدراسة** كانت من أكثر المصارف نشاطا في التداول لأسهمها خلال السنوات وأقلها انقطاعا للتداول من المصارف الأخرى.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

جدول (1) المصارف التجارية الخاصة العراقية عينة الدراسة.

ت	المصارف التجارية الخاصة	رمز المصرف
1	الخليج التجاري	BGCB
2	الشرق الأوسط	BIME
3	الموصل للتنمية	BMFI

المصدر: اعداد الباحثين.

المبحث الاول

الخلفية النظرية

اولاً:-مفهوم الائتمان المصرفي

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل حين يضع المصرف تحت تصرفه مبلغا من المال او يكلفه لمدة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء فائدة يحصل عليها المصرف من جراء تلك العملية وعمولات مصرفية (الردايدة، 2011 :14) . ويطلق عليه **بالائتمان البنكي اي** هو عملية تبادل قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة اجلة مساوية لها ،وغالبا ما تكون هذه القيمة نقودا ،وهناك طرفان في عملية الائتمان الاول وهو مانح الائتمان ويسمى بالمقرض **الدائن** والطرف الثاني المتلقي للائتمان ويسمى بالمقترض **المدين**، اي هو اي التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق سداد المبلغ المصروف وفوائد وعوائد واية رسوم اخرى تترتب على الصرف اضافة الى الائتمان التعهدي (عطا،2018 :70). والائتمان **في اللغة:** مشتق من كلمه لاتينية (Creder) وهي تركيب من لفظين الاول يعني (ثقة) واللفظ الثاني يعني (اضع) فالمصطلح معناه (وضع الثقة) (سالم،2010 :29). اي هو معاملة بين طرفين يقوم الطرف الدائن (المقرض) بتوفير الاموال او السلع او الخدمات او الاوراق المالية مقابل وعد من الطرف الثاني المدين (المقترض) بالدفع في المستقبل وهي بالأعم تمثل سداد الفائدة مع الاقساط (Joseph 2013:4). او بمعنى اخر عملية تسليم نقود او بضائع او خدمات في الوقت الحالي مقابل وعد المقترض(المدين) بالسداد بالمستقبل (بلحاوي،2017: 4). فالائتمان المصرفي مصدرا مهما من مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية ولإنشاء المشاريع والاستمرار بها (خلف،2017: 338).ان مدة الائتمان القصير الاجل لا تتجاوز سنة واحدة ،بينما مدة الائتمان المتوسط الاجل تتراوح ما بين (1-5) سنة, ما زاد عن (5) سنوات يسمى بالائتمان طويل الاجل (محسن, 2015: 100). يتبين من التعاريف اعلاه ان **الائتمان المصرفي** هو عقد اقراض مال او منح تسهيلات قد تكون مثل تمويل اصول او بضائع

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

أو غيرها يتم بين طرفين احداهما المصرف ويسمى المقرض والاخر يسمى العميل المقترض وينتج عن هذا العقد هامش ربح للمصرف (فائدة، عائد) .

ثانيا:- انواع الائتمان المصرفي

ينقسم الائتمان المصرفي الى قسمين وهما :

1- التسهيلات الائتمانية المباشرة: يعد الائتمان النقدي المباشر التوظيف الاكثر اهمية من قبل ادارة الائتمان في المصارف والاكثر ربحية وهو يعني قيام ادارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحدده بعقد الائتمان ونوع الضمان المطلوب، وهذا النوع من الائتمان يسمى (بالائتمان النقدي المباشر) وينقسم الى ما يأتي :

أ – الحساب الجاري المدين : يعد هذا الحساب من الحسابات المهمة لانشطة المصارف التجارية ويسمى هذا الحساب (المكشوف) اذ ان هذا الحساب تقلص استعماله في الكثير من البلدان المتقدمة او النامية، وسبب ذلك ارتفاع مخاطره وعدم الدقة في تحديد مدة ومصادر تسديده اي هو ترتيب ائتماني يسمح بموجبه للمقترض ان يسحب من هذا الحساب ويودع فيه(الشاعر،2012 :125).

ب – الكمبيالات المخصومة: تعد عملية خصم الاوراق التجارية (الكمبيالات) من قبل المصارف الخاصة او التجارية من الائتمانات المصرفية ذات الآجال القصيرة، فالكمبيالة هي سند قانوني بمقتضاها يتم دفع مبالغ معينه من قبل تاجر الى تاجر اخر بتاريخ محدد، وهنا يقوم المصرف بخصم الكمبيالة للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة محدده حتى تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول موعد استحقاقها ويتم مطالبة المدين بقيمتها من قبل المصرف.

ج – القروض والتسليفات : تعد القروض والتسليفات من الاعمال المصرفية المهمة والاكثر استعمالاً وذلك لإمكانيتها الكبيرة في رفد المصرف بالأموال عن طريق ما تقدمه من ايرادات . وتصنف القروض المصرفية بعدة طرق يتمحور معظمها حول غاية التسهيلات ومدتها وضمانها(اتحاد المصارف العربية،2012 :125). كما وقد اصبحت القروض والتسليفات في الوقت الحاضر من العمليات المصرفية السهلة اي ان عملية منحها يتم الكترونيا عبر بطاقات الماستر كارد والكي كارد وبدون كفيل اي يتم استقطاع الاقساط المستحقة مع الفوائد الكترونياً مما سهل من المتابعة لدوائر المستلفين او المقترضين، وعملية الاستقطاع تتم عن طريق تحديد الرقم الوظيفي والايبان الخاص لكل موظف

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: هذا النوع من الائتمان يختلف عن الائتمان النقدي المباشر اذ ان ادارة الائتمان لكل مصرف لا تسمح لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر كما انها لا تمثل دينا مباشرا على العميل تجاه المصرف، الا في الحالات التي لا يفي فيها طالب الائتمان بتعهداته، ومن انواع التسهيلات الائتمانية غير المباشرة هي:-

أ- خطابات الضمان (الكفالات المصرفية): وهو النوع الاول من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والذي يساهم في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية ودور المصرف هنا هو وسيط بين تلك الاطراف (الجنابي، 2018: 67).

ب- الاعتمادات المستندية: تعهد كتابي صادر من المصرف بناءاً على الطلب المقدم من العميل والذي يسمى طالب الائتمان وهو(فاتح الاعتماد) بموجبه يتعهد بدفع مبلغ متفق عليه الى جهة معلومة تسمى (المستفيد) مقابل تقديم بوالص الشحن يتم مطابقتها بالشروط والاوصاف التي تم الاتفاق عليها بمعنى خطاب ضمان صادر من مصرف المستورد الى مصرف المصدر لدفع قيمة البضاعة او غيرها، ويكون لها تاريخ محدد للدفع (نور الدين،2016 :31).

ثالثا : لجنة بازل (III)

بينت الأزمة العالمية الأخيرة (2008) فشل اتفاقية بازل (I، II)، في مواجهة الازمات حيث اهملت اتفاقية بازل(I، II)، بعض المخاطر كتلك المتعلقة بالسيولة وعمليات التوريق المعقدة والتي شكلت نسبة كبيرة من نشاط البنوك مما دفع الى حدوث الازمة، هذا ما دفع الى اصدار بازل(III) ومراجعة عميقة و شاملة للأنظمة و التشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية و قد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية و العالمية بأجراء دراسات تحليلية شاملة لمعرفة أسباب ومكامن الخلل و اقتراح الاصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات وبشكل عام أظهرت الدراسات و التحليلات أن نقاط الضعف شملت نقاط واسعة من بنية النشاطات و الممارسات المصرفية على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التوريق و اعادة التوريق المعقدة و في ممارسات ادارة المخاطر (كوثر، 2021: 375).اي إن إصلاحات لجنة بازل (III) جاءت ردة فعل للازمة المالية العالمية بعد المصادقة عليها في سنة 2010 من زعماء مجموعة العشرين في كورية الجنوبية من أجل تدعيم رأس المال والسيولة بغية تعزيز مرونة القطاع المصرفي والهدف منها تحسين قدرة القطاع المصرفي على

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

احتـواء الصـدمات الناشـئة عـن الضـغوطات الماليـة والاقتصادية وتخفيض مخاطر انعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الاقتصادي الحقيقي **(مخطار، 2017: 34).**

1- اصلاحات بازل (III):

تتمثل اصلاحات بازل (III) بالاتي (دحام وعجرش,2021: 41):

أ- تدعيم جودة رأس المال: تعتبر لجنة بازل أنه من الضروري تدعيم جودة رأس المال وذلك للحفاظ على القدرة على امتصاص الخسائر وضمان استمرار نشاط مؤسسات الائتمان، حيث أن مكونات رأس المال لم تعد كافية ولا بد من تدعيمها وإلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5%على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ (2 %) وفق اتفاقية بازل(III).

ب - رفع مستوى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، بما في ذلك زيادة الحد الأدنى لمتطلبات الأسهم العادية من(2%)إلى (4.5%) وتخصيص شريحة بمقدار (2.5%)من رأس المال لمواجهة أزمات محتملة، أي أن المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ نسبة، (7%) وأكدت هذه الاتفاقية أنه في حالة عدم التزام أحد المصارف بهذه القواعد فأنه يحق للسلطات المالية أن تمنعه من توزيع الأرباح أو منح مكافآت أو حتى تخفيض أرباحهم.

أضافت الاصلاحات نوعا جديدا من رأس المال تحتفظ به البنوك بنسبة 2%الـــــــــى5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب على أن يكون من حقوق المساهمين وذلك بغرض ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية و الاقتصادية.

ج - رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من (4 %)إلى (6 %) وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال (القروض لأجل متوسط)(كوثر، 2020، 375). بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 – 2.5%من رأس المال الأساسي حقوق المساهمين.

د - تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات ً أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة التي لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

على المصارف تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

1- السيولة حسب بازل(III)

إن أكبر الابتكارات التي أتت بها اتفاقية بازل تتمثل في إدخال نسبتان تتعلق بالسيولة لدى المصارف، النسبة الأولى للأجل القصير والنسبة الثانية للأجل الطويل، فنظرا لأهمية السيولة المصرفية التي ظهرت خلال أزمة 2007 ندرك بوضوح سبب هذا الابتكار التنظيمي.(Bossier,2012:19)

أ- **نسبة تغطية السيولة** : (LCR) لتعزيز مرونة قصيرة الأجل للمخاطر المتوقعة عن طرق ضمان وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30يوما خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة.

ب- **نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة**: (NFSR) لتعزيز المرونة لفترات زمنية تمتد لسنة , لموائمة التركيبة الأساسية للموجودات و المطلوبات.

2- المصارف العراقية ومدى تطبيق متطلبات بازل (III)

يتأثر استقرار القطاع المالي والمصرفي في العراق بجملة من العوامل، لعل أهمها عوامل الضعف المتأصلة فيه نتيجة للضعف الكبير التي تعاني منه البنية التحتية للجهاز المصرفي وقلة الخبرة المكتسبة، مما يجعل هذا القطاع عرضة للمخاطر، وعدم قدرته على تحمل الأزمات المحلية والدولية. (الجنابي، 2011: 87).

أ-المتطلبات الدنيا لرأس المال:-

من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي وتحقيق سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق، وضع البنك المركزي العراقي مجموعة من النسب المعيارية والقانونية، على المصارف الحكومية والأهلية العاملة في العراق الالتزام لتحقيق الأهداف المطلوبة، وكان من أبرز تلك النسب والذي جاء متوافقا مع مقررات بازل (III)هو تحديد الحد الأدنى لرأس المال. واستنادا الى أحكام المادة (14) من قانون المصارف رقم 94لسنة، 2004 فقد حدد البنك المركزي الحد الأدنى لرأس مال المصارف المحلية بـ (250) مليار دينار، كما حدد رأس المال التشغيلي لفروع المصارف الأجنبية بـ (50) مليون دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة 30%من رأس مال المصارف المحلية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

ب ـنسبة السيولة : ركزت لجنة بازل على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية كجزء رئيسي من تنظيم السيولة أي المخاطر المحتملة خلال مدة (30) يوم وتوصي اللجنة بان تبلغ نسبة تلك الاصول السائلة (100%)

المبحث الثاني

الجانب العملي

مؤشرات المخاطر الائتمانية

المطلب الاول: مؤشرات المخاطر الائتمانية ..... الاستخراج والمناقشة

ان مسألة ازدياد المخاطرة التي تتعرض لها المصارف وخصوصاً بعد تزايد سرعة العولمة المالية Financial Globalization وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها بعضاً وبدرجة كبيرة وانخراطها في الاسواق المالية التي اصبحت بلا حدود ، قد اصبحت محل اهتمام المؤسسات والمنتديات المالية خصوصاً لجنة بازل للرقابة المصرفية . اعتمادا على ما تيسر من بيانات للنسب المذكورة ادناه ،ولسلسلة زمنية مكونة من (11) سنة امتدت من 2010- 2020 للمصارف عينة الدراسة:

اولا: نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض

تتعرض المصارف عينة الدراسة كغيرها من المصارف التجارية الى مشكلة تعثر القروض التي تمنحها ، او كما تسمى في المصارف بخطر عدم السداد ، وفيما يأتي عرض تطور القروض ونسبتها المتعثرة الى اجمالي القروض ويوضح الجدول (2) النسبة المذكورة للمدة المدروسة.

الجدول نسبة القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض (%) للمصارف التجارية عينة الدراسة.

السنة	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	الموصل للتنمية
	Ratio	Ratio	Ratio
2010	0.040	0.016	0.024
2011	0.030	0.010	0.015
2012	0.040	0.008	0.007
2013	0.070	0.013	0.018
2014	0.120	0.014	0.018
2015	0.120	0.041	0.024
2016	0.140	0.011	0.022
2017	0.220	0.046	0.022
2018	0.300	0.072	0.132
2019	0.180	0.088	0.131
2020	0.480	0.046	0.193
Mean	0.16	0.03	0.06

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمدة (2010-2020).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

يلاحظ من الجدول(2) ما يأتي

أ- مصرف الخليج التجاري:

أولا: قيمة الوسط الحسابي لنسبة (القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض) خلال سنوات الدراسة بلغت (0.16) وهو معدل مقبول مما يدل على ان المصرف قادر على تغطية المخاطر الناتجة عن القروض.

ثانيا: سجل المصرف ادنى نسبة مخاطر له وهي (0.030) في سنة 2011 بسبب الزيادة الحاصلة في أجمالي القروض بمقدار (31874286) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2010, وكانت اعلى نسبة مخاطر مسجلة في سنة 2020 اذ بلغت (0.480) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بـ (0.20) ويعود السبب إلى انخفاض اجمالي القروض عن السنة السابقة بـ (88107900) الف دينار، وان ارتفاع هذه النسبة يجعلها منخرطة اكثر في العمل المصرفي.

ب- مصرف الشرق الأوسط :

أولا: قيمة الوسط الحسابي لنسبة (القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض) خلال سنوات الدراسة بلغت (0.03)، ويدل انخفاض هذه النسبة نتيجة لتزامن الانخفاض في قيمة القروض المتعثرة مع الارتفاع في قيمة اجمالي القروض.

ثانيا: سجل المصرف ادنى نسبة مخاطر له وهي (0.008) في سنة 2012، بسبب الزيادة الحاصلة في أجمالي القروض بمقدار (8483157) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2011, وكانت اعلى نسبة مخاطر مسجلة في سنة 2019 اذ بلغت (0.088) وهي نسبة متواضعة مقارنة مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بـ (0.20) ويعود السبب إلى ارتفاع القروض المتعثرة عن السنة السابقة ب(1408000) الف دينار.

ج- مصرف الموصل للتنمية :

أولا: قيمة الوسط الحسابي لنسبة (القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض) خلال سنوات الدراسة بلغت (0.06) ويدل انخفاض هذه النسبة نتيجة لتزامن الارتفاع في قيمة اجمالي القروض مع الانخفاض في قيمة اجمالي القروض المتعثرة.

ثانيا: سجل المصرف ادنى نسبة مخاطر له وهي(0.007) في سنة 2012 ،بسبب الزيادة الحاصلة في أجمالي القروض بمقدار (119718361) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2011 ,

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

وكانت اعلى نسبة مخاطر مسجلة في سنة 2020 ،اذ بلغت (0.193) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بـ (0.20) ويعود السبب إلى ارتفاع القروض المتعثرة عن السنة السابقة بـ (2190535) الف دينار.

ثانيا : نسبة القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك

تتعرض المصارف عينة الدراسة كغيرها من المصارف التجارية الى مشكلة تعثر القروض التي تمنحها ، او كما يشار لها في المصارف بعدم تحقيق العائد المطلوب وفيما يأتي عرض لنسبة القروض المتعثرة الى راس المال الممتلك، ويوضح الجدول (3) النسبة المذكورة للمدة المدروسة للمصارف عينة الدراسة.

الجدول (3) نسبة القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك (%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	الموصل للتنمية
	Ratio	Ratio	Ratio
2010	0.021	0.027	0.024
2011	0.019	0.013	0.013
2012	0.047	0.009	0.006
2013	0.057	0.025	0.011
2014	0.090	0.009	0.010
2015	0.125	0.022	0.015
2016	0.124	0.004	0.014
2017	0.139	0.016	0.014
2018	0.165	0.026	0.056
2019	0.083	0.031	0.056
2020	0.087	0.015	0.064
Mean	0.09	0.02	0.03

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملاحق والتقارير المالية السنوية للمدة (2010-2020).

أ- مصرف الخليج التجاري:

أولا: قيمة الوسط الحسابي لنسبة (القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك) خلال سنوات الدراسة بلغت (0.09) وهو معدل مقبول ويعزى ذلك الى ارتفاع راس المال مقارنة بالقروض المتعثرة.

ثانيا: سجل المصرف ادنى نسبة مخاطر له وهي(0.019) في سنة 2011، بسبب الزيادة الحاصلة في راس المال الممتلك بمقدار (54635674) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2010 ,

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

وكانت اعلى نسبة مسجلة في سنة 2018، اذ بلغت (0.165) والتي تشير إلى تواضع حجم المخاطر التي من الممكن إن تلحق بالمصرف، وقدرته على تحملها والاستمرار بنشاطاته المصرفية.

ب- مصرف الشرق الأوسط :

أولا: قيمة الوسط الحسابي لنسبة (القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك) خلال سنوات الدراسة بلغت (0.02) وان هذا المعدل يدل على ان المصرف قادر على تغطية مخاطرة.

ثانيا: سجل المصرف ادنى نسبة مخاطر له وهي(0.004) في سنة 2016، بسبب الزيادة الحاصلة في راس المال الممتلك بالمقارنة مع سنة 2015 وانخفاض القروض المتعثرة, وكانت اعلى نسبة مسجلة في سنة 2019، اذ بلغت (0.031) والتي تشير إلى تواضع حجم المخاطر التي من الممكن إن تلحق بالمصرف، وقدرته على تحملها والاستمرار بنشاطاته المصرفية.

ج- مصرف الموصل للتنمية :

أولا: قيمة الوسط الحسابي لنسبة (القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك) خلال سنوات الدراسة بلغت (0.02) . وهذا يشير الى التزام المصرف في عملية منح الائتمان وفق الضوابط والتعليمات.

ثانيا: سجل المصرف ادنى نسبة مخاطر له وهي (0.006) في سنة 2012 بسبب الزيادة الحاصلة في راس المال الممتلك بالمقارنة مع سنة 2011 , وكانت اعلى نسبة مسجلة في سنة 2020 بلغت (0.064) وهي نسبة جيدة والتي تشير إلى تواضع حجم المخاطر التي من الممكن إن تلحق بالمصرف، وامكانية تحملها واستمراره بممارسة بنشاطاته المصرفية

تحليل كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل (III) :

تعد كفاية راس المال في القطاع المصرفي من العناصر المهمة والاساسية لمتانة وقوة المركز المالي للمصارف والتي تهتم بها ادارة المصارف والاجهزة الرقابية والإشرافية في العالم، كما وتعد كفاية رأس المال الركيزة الأساسية لحماية أموال المودعين، ومواجهة المخاطر، التي يمكن أن يتعرض لها المصرف أثناء عمله، ولتحليل كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل(III) سوف يتم استخدام النسبة الاتية:

اولا: نسبة رأس المال الاساسي + راس المال المساند إلى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر:- بوصفها تعبيراً عن كفاية رأس المال ، حيث فرضت تعليمات الحيطة والحذر على المصارف الالتزام بنسبة كفاية راس المال اكبر او تساوي (10.5%) وفقا لمقررات بازل(III)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

وترتفع هذه النسبة قليلا وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي الى(12%) مراعاة للظروف الطارئة واعتمادا على ما تيسر من بيانات ولسلسلة زمنية مكونة من (11) سنة امتدت من 2010 ولغاية 2020، والجدول(2) يوضح ما يأتي:-

الجدول(4) القاعدة الرأس مالية الى الموجودات المرجحة بالمخاطر(%)

السنة	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	الموصل
	Ratio	Ratio	Ratio
2010	0.39	0.44	0.62
2011	0.52	0.85	0.92
2012	0.61	0.63	0.79
2013	0.77	0.60	1.11
2014	0.68	0.90	0.95
2015	0.62	0.75	1.13
2016	0.65	0.86	0.89
2017	0.83	0.80	0.87
2018	0.95	0.80	1.03
2019	1.09	0.75	1.24
2020	0.99	0.77	1.51
Mean	74%	74%	101%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2020) . يلاحظ من الجدول (4) ما يأتي:

أ- مصرف الخليج التجاري

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الخليج التجاري خلال سنوات الدراسة (74%) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر(10.5%) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (12%) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة 2019 بـ(1.09) بسبب انخفاض في الموجودات المرجحة بالمخاطر بمقدار (39395538) الف دينار عن سنة 2018, وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة 2010 اذ بلغت (0.39) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا, ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف الخليج

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

التجاري مرتفعة وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة

وكما موضح في الشكل (1)الاتي.

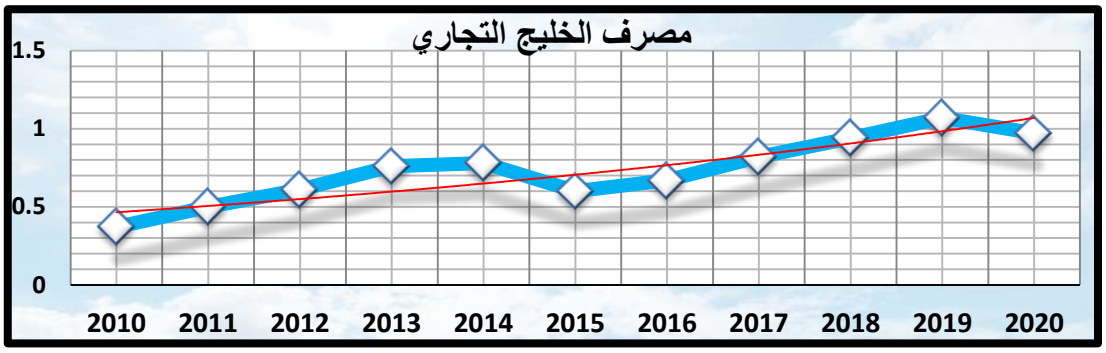

الشكل (1) مؤشر كفاية رأس المال للمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2020).
المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول(4).

أ- مصرف الشرق الأوسط

اولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الشرق الأوسط خلال سنوات الدراسة (74%) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر(10.5%) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (12%) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة 2014 بـ(0.90) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار (104294816) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2013 كذلك سجل انخفاض في الموجودات المرجحة داخل وخارج الميزانية في تلك السنة بمقدار (11840739)الف دينار عن السنة السابقة , وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة 2010 اذ بلغت (0.62) وهي نسبة مرتفعة، قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا, ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف الشرق الأوسط مرتفعة وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية كما **في الشكل (2).**

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

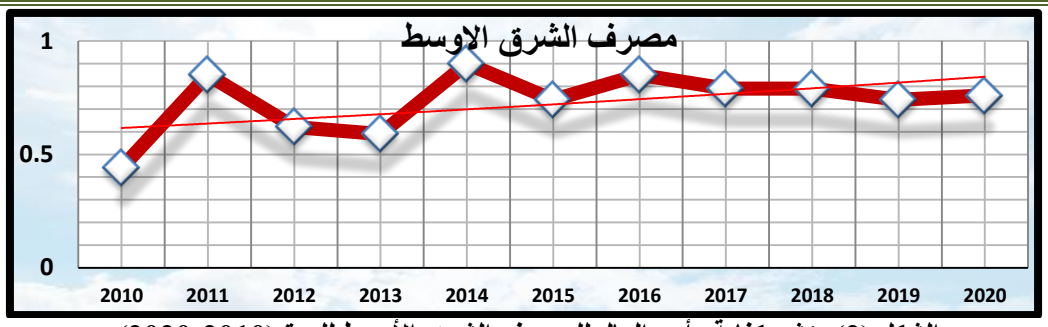

الشكل (2)مؤشر كفاية رأس المال للمصرف الشرق الأوسط للمدة (2010-2020)
المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول(4).

ج- مصرف الموصل

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الموصل للتنمية خلال سنوات الدراسة (104%) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر(10.5%) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (12%) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة 2020 بـ(1.44) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار (1006731) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2019 كذلك سجل ارتفاع في راس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار (19309931)الف دينار عن السنة السابقة , وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة 2011 اذ بلغت (0.61) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا, ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف الموصل للتنمية مرتفع وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة كما موضح في الشكل(3).

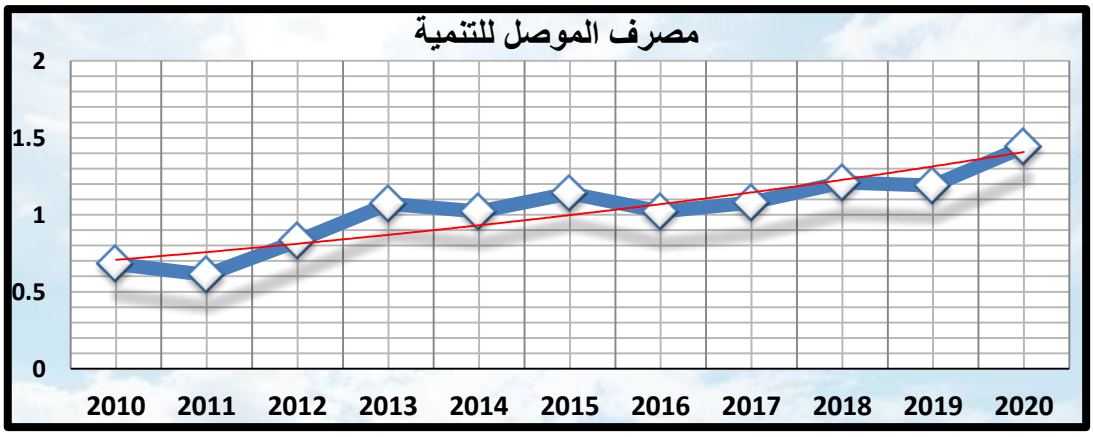

الشكل (3) مؤشر كفاية رأس المال للمصرف الموصل للتنمية للمدة (2010-2020).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول(4).

وفقا لما سبق نجد أن هناك نمواً مرتفعا وواضحاً في نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة إذ وصلت إلى حدود بلغت أضعاف الحد الأدنى بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي وأيضا أضعاف النسبة التي حددتها معايير الرقابة المصرفية في لجنة بازل الثالثة ، وهذا يشير إلى أن المصارف عينة البحث تمتلك رأس مال قوياً قادراً على امتصاص المخاطر المحتملة والحد منها والتحكم بها، وبالتالي توفير حماية أكبر لكن ارتفاعها بأضعاف المعدل المطلوب له آثار عكسية على مقدار الأرباح المتحققة ، ويدل على وجود أموال غير مستثمرة ومعطلة وبالتالي يؤدي إلى تجميد وتعطيل موارده والشكل(4) يوضح الاتي:

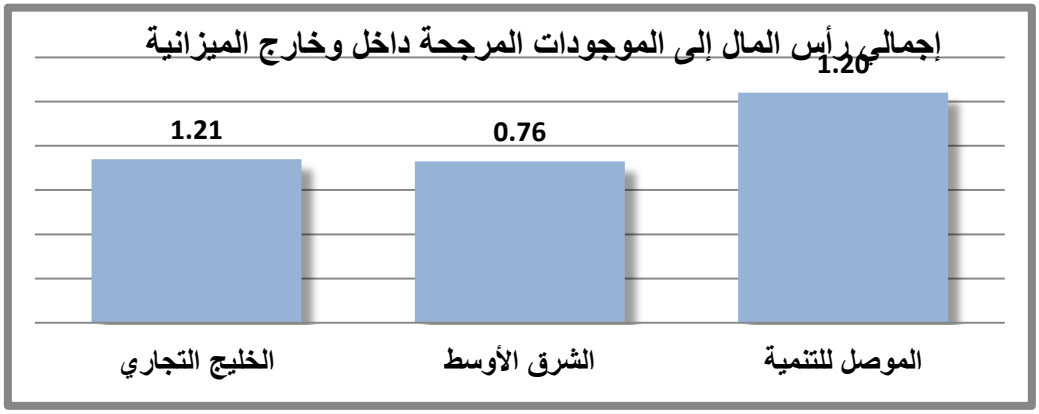

الشكل (4) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2020) .

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات المعادلة الاولى .

المطلب الثاني: التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة

أولا : نسبة القروض المتعثرة إلى القروض ودورها في مؤشر كفاية راس المال حسب بازل(III):

وكما موضح في الجدول أدناه:

الجدول (5) دور نسبة القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض على مؤشر كفاية راس المال

المصارف	المتغيرات				
	R	R^2	Sig	t	β
الخليج التجاري	0.95	0.90	0.00	9.213	12.69
الشرق الأوسط	0.65	0.42	0.03	2.57	1.65
الموصل للتنمية	0.70	0.49	0.01	2.91	3.52

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(spss).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

يلاحظ من الجدول (5) ما يأتي:

1 - مصرف الخليج التجاري :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.90) وهذا يعني أن المتغير المستقل (**القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض**) يفسر ما نسبته 90% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (**كفاية راس المال**) أما النسبة المتبقية (9%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير , وان قوة الارتباط (R) كانت بقيمة (0.95) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي قوي
- بلغت قيمة معلمة الانحدار(β) **للمتغير المستقل** (12.69) وقيمة اختبار T لها بلغت (9.213) وهذا يعني أن التغير في المتغير **المستقل** بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في **المتغير التابع** بمقدار (12.69) وحدة. قيمة **sig** تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ومنها نستنتج أن المتغير التابع(X) لها تأثير معنوي على **(Y)**خلال مدة الدراسة (2010-2020) وهذا ما يؤكد **رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية (H1) التي تنص "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على نسبة القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض ".**

2 - مصرف الشرق الأوسط :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.42) وهذا يعني أن المتغير المستقل(**القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض**) يفسر ما نسبته 42% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (**كفاية راس المال**) أما النسبة المتبقية (58%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير , وان قوة الارتباط (R) كانت بقيمة (0.65) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي متوسط .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار(β) **لكفاية راس المال** (1.65) وقيمة اختبار T لها بلغت (2.57) وهذا يعني أن التغير في **X** بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في **(Y)** بمقدار (1.65) وحدة.
- قيمة **sig** تساوي (0.03) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ومنها نستنتج أن كفاية رأس المال لها تأثير معنوي على **كفاية راس المال** خلال مدة الدراسة (2010- 2020) وهذا ما يؤكد **رفض**

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر (X) على نسبة Y".

3 - مصرف الموصل للتنمية :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.49)وهذا يعني أن المتغير المستقل(**القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض**) يفسر ما نسبته 49% من التغيير الحاصل في المتغير التابع(**كفاية راس المال**) أما النسبة المتبقية (51%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير , وان قوة الارتباط (R) كانت بقيمة (0.70) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي متوسط .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار(β) **للمتغير المستقل** (3.52) وقيمة اختبار T لها بلغت (2.91) وهذا يعني أن التغير في **X** بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في **Y** بمقدار (3.52) وحدة.
- قيمة **sig** تساوي (0.01) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل X والمتغير التابع (**Y**) ومنها نستنتج أنX لها تأثير معنوي على **Y**خلال مدة الدراسة (2010- 2020) وهذا ما يؤكد **رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على نسبة القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض ".**

ثانيا: دور نسبة القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك على مؤشر كفاية راس المال :

وكما موضح في الجدول أدناه:

الجدول (6) نسبة القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك ودورها في مؤشر كفاية راس المال

المصارف	المتغيرات				
	R	R^2	Sig	t	β
الخليج التجاري	0.52	0.27	0.09	1.86	0.11
الشرق الأوسط	0.49	0.24	0.11	1.72	0.03
الموصل للتنمية	0.60	0.36	0.04	2.29	0.05

المصدر :عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(spss) .

يلاحظ من الجدول ماياتي(6):

1 - مصرف الخليج التجاري :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.27) وهذا يعني أن المتغير المستقل(**القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك**) يفسر ما نسبته 27% من التغيير الحاصل في المتغير التابع (**كفاية راس المال**) أما النسبة المتبقية (73%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير , وان قوة الارتباط (R) كانت بقيمة (0.52) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار(β) **X**(0.11) وقيمة اختبار T لها بلغت (1.86) وهذا يعني أن التغير في **كفاية راس المال** بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في **Y** بمقدار (0.11) وحدة.
- قيمة **sig** تساوي (0.09) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ومنها نستنتج أن X ليس لها تأثير معنوي على **Y**خلال مدة الدراسة (2010- 2020) وهذا ما يؤكد **رفض الفرضية البديلة (H1) وقبول الفرضية الصفرية البديلة الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية (H0) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر X على نسبة Y".**

2 - مصرف الشرق الأوسط :

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.24) وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 24% من التغيير الحاصل في المتغير التابع أما النسبة المتبقية (76%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير , وان قوة الارتباط (R) كانت بقيمة (0.49) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف .
- بلغت قيمة معلمة الانحدار(β) **X** (0.03) وقيمة اختبار T لها بلغت (1.72) وهذا يعني أن التغير في **كفاية راس المال** بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير في **Y** بمقدار (0.03) وحدة.
- قيمة **sig** تساوي (0.11) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ومنها نستنتج أن X ليس لها تأثير معنوي على **Y**خلال مدة الدراسة (2010- 2020) وهذا ما يؤكد **رفض الفرضية البديلة (H1) وقبول الفرضية الصفرية البديلة الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية (H0) التي تنص " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر X على Y".**

3 - مصرف الموصل للتنمية :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.36) وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 36% من التغيير الحاصل في المتغير التابع أما النسبة المتبقية (44%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في هذا النموذج لتفسر هذا التغيير , وان قوة الارتباط (R) كانت بقيمة (0.60) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي متوسط.
- بلغت قيمة معلمة الانحدار(β) **X**(0.05) وقيمة اختبار T لها بلغت (2.29) وهذا يعني أن التغير في **X** بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التغير فيY بمقدار (0.05) وحدة.
- قيمة **sig** تساوي (0.04) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ومنها نستنتج X له تأثير معنوي على**Y** خلال مدة الدراسة (2010- 2020) وهذا ما يؤكد **رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض المتعثرة إلى راس المال الممتلك على مؤشر كفاية رأس المال ".**

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. العمل على حسن إدارة المخاطر عن طريق تحقيق القدرة على قياس كل أنواعها، وإنشاء إدارات خاصة لمتابعة تنفيذ السياسة المتبعة بالنسبة للمخاطر، وإدارات أخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها، وتقوية دور الرقابة الداخلية، وتفعيل دورها بحيث تستطيع توقع المخاطر قبل حدوثها بدلاً من التعامل معها بأسلوب رد الفعل .

2.رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاق بازل 10.5% (III) ، او قانون المصارف العراقية او تعليمات البنك المركزي العراقي (12%) يزيد بكثير.

3.الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها، بغية استيعاب أيّ خسائر متوقعة. مع إعطاء أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لإدارة المصرف على نحو سليم.

التوصيات

1- أجراء البنك المركزي العراقي عدداً من المسوحات لمعرفة ممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف التجارية ليتاح معرفة التأثير المتوقع الذي قد ينتج عند تطبيق المعايير الجديدة .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

2- ضرورة مشاركة المصارف التجارية العراقية (الخاصة، والحكومية) في المؤتمرات والندوات التي تعقدها المؤسسات الدولية لهذا الغرض مثل صندوق النقد الدولي، والمعهد الدولي المالي، ولجنة بازل.

3- ينبغي ان يتعدى الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي في تامين سلامة المراكز المالية للمصارف , قضية التاكد من الالتزام بمعايير كفاية راس المال المصرفي الى التثبت من وجود الضمانات الكافية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لزبائن المصارف الخاصة

المصادر

1. الجنابي، حيدر عباس ،(2018). التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrod بحث تطبيقي عل عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ،مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد28.
2. خلف، صلاح نوري، علي، نافع حسين،(2018). دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية ،مجلد 3،العدد 43.
3. دحام ،لطيف دحام ،عجرش، هاشم راشد، مخلف ،عمر وصفي ،(2021)،اثر اتفاقية بازل (III)على الاداء المالي في المصارف التجارية الاردنية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17، العدد 54.
4. دحام، لطيف دحام، عجرش، هاشم راشد، مخلف،عمر وصفي،(2021). أثر اتفاقية بازل (III) على الأداء المالي في المصارف التجارية الاردنية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17، العدد 54.
5. الردايدة ، عبد الكريم خالد ،(2013). جرائم بطاقة الائتمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الطبعة الاولى.
6. سالم، شاهين عكاب ،(2010). المخاطر المالية ، دار المورد ، الطبعة الاولى، دمشق.
7. الشاعر ، سمير ،(2013) . الاقتصاد الاسلامي بتقسيمات كتاب سام ويلسون، اتحاد المصارف العربية ، الطبعة الاولى.
8. كوثر ، طلحي ،(2021)، مقررات اتفاقية بازل III كألية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي – دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، الجزائر ، العدد1 المجلد 15.

9. محسن، مها مزهر،(2017). قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل(III) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية، المجلد 23، العدد 101 .

10.مخطار ، بوادلي ،(2017)، اثر مقررات بازل III في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد2 .

11.نور الدين، باسم محمود ،(2015). الاعتمادات المستندية النظرية والتطبيق ،الطبعة الاولى.

المصادر الاجنبية

12.Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) . (2004) , **"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (A Revised Framework)**", www.bis.com .

13.Chernobai, Anna , Rachev, Svetlozar T., and Fabbozi, Frank J.(2007). **Operational Risk- A Guide to Basel II Capital Requirements**, Models, and Analysis, Published by John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey

14.SAP Group Agency . (2005) , **Building a Business Case for Basel II, Germany**, Working Papers, available on www.sap.com .

15.Jessup, paul,(2000). **(modern bank management),** west publishingco .